القاسية للاقلية العربية لا تشمل سكان المناطق المحتلة فقط ، وانما سكان اسرائيل العرب ايضا ... » (ايلي فاينغرش ، عل همشمار ، ٧ /٨ /٧٩) . ومن خلال النقاش الدائر في اسرائيل حول مشروع القانون هذا يمكن حصر علامات الاستفهام التي اثيرت حوله في النقاط التالية : « هل ثمة ما يبرر عملية المصادرة السريعة ؟ وهل تتلاءم المصادرة مع الحاجة الى اقامة المطار العسكري ام تتعداها ؟ كذلك ، هل من الجائز حرمان البدو من التوجه الى المحاكم القضائية فيما يتعلق بعمليات المصادرة ؟ [واخيرا] هل ان التعويضات التي يحددها القانون ملائمة لمبادىء مجتمع متحضر » (النائب امنون روبينشتاين ، هارتس ، ٣ /٨ /٧٩) . وقبل طرح وجهات النظر بين الاسرائيليين من مسؤولين وغيرهم حول هذه القضايا ، لا بد ان نذكر ان معظم المعارضين للقانون المقترح ، لا يعترضون على الحاجة الى الاسراع في مصادرة الاراضي المطلوبة من اجل نقل المنشآت العسكرية من سيناء الى النقب ، وانما السؤال هو كيف يتم ضمان مصادرة الاراضي المطلوبة فقط ، ومن ثم منح تعويضات ملائمة للبدو المتضررين من جراء عملية المصادرة » (افتتاحية دافار ، ٣ /٨ /٧٩) .

بالنسبة للسؤال الاول المتعلق بعملية المصادرة السريعة ، زعم وزير المالية ارليخ ان « الحاجة الامنية العليا والرغبة القوية في عدم تعريض اتفاق السلام مع مصر الى الخطر ، هما العاملان اللذان دفعا الحكومة الى اقتراح قانون مصادرة الاراضي في النقب ... واكد ارليخ ان الحكومة وضعت مشروع القانون هذا بعد ان علمتها التجربة ان الاجراءات العادية تكون عادة طويلة وصعبة ، وتفشل سلفا كل احتمال لانهاء [بناء] المطارات في النقب في الوقت القصير المخصص له » (هارتس ، ١ /٨ /٧٩) .

الا ان ادعاء ارليخ هذا لا اساس له من الصحة ، خاصة وان السلطات الاسرائيلية تسعى منذ زمن بعيد للاستلاء على اراضي العرب في النقب ، من خلال الادعاء لنفسها بحق ملكيتها ، على اعتبار ان البدو لا يملكون اثباتات تبرهن ملكيتهم وفق القانون الاسرائيلي (راجع توفيق فياض ، قضية عرب النقب ، شؤون فلسطينية ، العدد ٩٢ /٩٣ ، تموز /اب (يوليو / اوغسطس) ١٩٧٩ ، من ٢٧٠ ـ ٢٧٧) . وقد علم انه كان قد جرى تصنيف المنطقة المصادرة حاليا في تل المالحة ، منذ عهد المعراخ ، اي قبل سنين عديدة من توقيع معاهدة السلام ، كمنطقة ملائمة لاقامة مطار دولي ثان لاسرائيل ، الا ان المفاوضات الاولية مع العرب البدو كشفت مشاكل كثيرة تتعلق بعملية اخلائهم عن المكان » (ايلي فاينغرش ، عل همشمار ، ٧ /٨ /٧٩) . وقد تذرعت اسرائيل الآن بحجة اقامة المطارات العسكرية لوضع يدها على المنطقة بالقوة ، وبواسطة قانون صادر عن الكنيست ، « اذ ان هناك حاجة ملحة لبدء العمل [في المطارات] ، لذلك ليس ثمة ما يبرر عملية المصادرة فقط ، وانما حتى البدء في تنفيذها وقيام الجيش الاسرائيلي بالسيطرة [على المنطقة] بسرعة كبيرة » (النائب امنون روبينشتاين، هارتس ، ٣ /٨ /٧٩) .

اما بالنسبة للسؤال الثاني المتعلق بمساحة المنطقة المصادرة ومدى ضرورتها لاقامة المطار العسكري ، فقد اتضح ان ٧١ الف دونم في هذه المنطقة المصادرة ليست ضرورية لهذا الغرض . وقد برر الحكومة ذلك في زعمها ان هذه المساحة ستستعمل لاعادة توطين العائلات في تل ـ المالحة ، وهي العائلات التي لا حق لها في اي مساحة من الارض وفق القانون . بالرغم من ذلك ، فهناك علامات استفهام كثيرة حول هذه المسألة ، ومشروع القانون لم يتطرق اليها بما فيه الكفاية ... [اذ] ليس في الوال الشرح المرفقة بهذا المشروع اي تفصيل للحقائق [في هذا الشان] . وقد احضر نواب من كتلة المعراخ وسكان من النقب خرائط مفصلة تثبت ان المنطقة المصادرة لا تتناسب ابدا مع الحاجة الى اقامة المطار العسكري . واوضح النائب ابراهام كاتس ـ عوز ان جزءا كبيرا من المنطقة المصادرة ليست له اية علاقة باقامة المطار واعادة توطين العائلات التي سيتم اخلاؤها من هنالك ، وسيشمل ذلك عشرات الالاف من الدونمات التي صودرت دون اي مبرر (المصدر نفسه) . وفيما يتعلق بالسؤال الثالث ، حول حرمان البدو من التوجه الى القضاء ، يلاحظ ان هناك معارضة شديدة حول هذه المسألة ، خاصة بين اعضاء المعراخ . فقد اعلن النائب موشي شاحال (معراخ) ، خلال البحث في مشروع القانون : « اننا لا نعارض الحاجة الى [انشاء] المطار العسكري ، ولكن لا يمكن قبول مشروع قانون يحرم المواطن من حقه الاساسي في التوجه الى المحكمة